Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وأثرها على الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

حميد طالب فاضل

جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د احسان جبر عاشور

جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد

The complementary relationship between financial depth and economic diversification and its impact on financial sustainability in Iraq for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

ehsanjabr@gmail.com
hameed.talib.fadhil@gmail.com

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى بيان اثر العمق المالي في دعم التنويع الاقتصادي وانعكاسه على الاستدامة المالية الحكومية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤)، تحت اعتماد شبه مطلق على الإيرادات النفطية. واعتمد البحث على اسلوب الدراسة الوصفية التحليلية بأستعمال مجموعة من المؤشرات الهيكلية لقياس تطور القطاع المالي، ودرجة التنويع الاقتصادي، وجوانب الاستدامة المالية. وقد خلُصت الدراسة إلى أن العمق المالي في العراق ما يزال محدود الفاعلية، ولم يساهم بشكل كافٍ في رفع مستوى التنويع الاقتصادي بسبب ضعف كفاءة الوساطة المالية وسيطرة التمويل الحكومي. كما كشفت النتائج استمرار تركز الصادرات والإيرادات في القطاع النفطي، بالاضافة الى تقلبات في مؤشرات الاستدامة المالية وتصاعد الاعتماد على الإنفاق الجاري. وتوصل البحث وجود ضعف في العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي، مما انعكس سلباً على الاستدامة المالية، ويوصي بوجوب تطوير القطاع المالي وتوجيه الموارد المالية بأتجاه انشطة اقتصادية انتاجية لتمكين التنويع من تحقيق الاستدامة المالية .

Abstract :

This research aims to demonstrate the impact of financial depth on supporting economic diversification and its reflection on government fiscal sustainability in Iraq during the period (2004-2024), under a near-total dependence on oil revenues. The research adopted a descriptive-analytical approach, employing a set of structural indicators to measure the development of the financial sector, the degree of economic diversification, and aspects of fiscal sustainability. The study concluded that financial depth in Iraq remains limited in its effectiveness and has not contributed sufficiently to raising the level of economic diversification due to the weak efficiency of financial intermediation and the dominance of government financing. The results also revealed the continued concentration of exports and revenues in the oil sector, in addition to fluctuations in fiscal sustainability indicators and an increasing reliance on current spending. The research concludes that there is a weakness in the complementary relationship between financial depth and economic diversification, which has negatively impacted fiscal sustainability. It recommends the necessity of developing the financial sector and directing financial resources towards more productive economic activities to enable diversification to achieve fiscal sustainability.

أولاً: مقدمة :

تُعتبر العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي من القضايا الجوهرية في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظراً للدور المحوري لها في تحقيق النمو المستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي على مستوى القطاع الخاص والعام، خصوصاً في الاقتصادات ذات الطبيعة الريعية التي تعتمد على موارد محدودة. ويتجلى العمق المالي والذي يُعد مؤشراً أساسياً يعكس مستوى تطور وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى الاستثمارات الاقتصادية الإنتاجية، مما يساهم في تمكين التحول الهيكلي للاقتصاد ودعم التنويع الاقتصادي . كما يُعتبر التنويع الاقتصادي من اهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، اذ يُسهم في تقليل نسبة الاعتماد على الموارد الريعية، ويقلل من تقلبات الإيرادات التي سببها الصدمات الخارجية، خاصةً في الدول النفطية. اذ تمثل الاستدامة المالية هدفاً محورياً للسياسات الاقتصادية، لكونها تُجسد قدرة الدولة على تنظيم وادارة مواردها المالية بكفاءة، وضمان الحفاظ على استمرارية تمويل الإنفاق الحكومي العام من دون التعرض لمخاطر ارتفاع نسبة العجز أو المديونية. وفي هذا الصدد، يواجه الاقتصاد العراقي تحديات هيكلية كبيرة تكمن في الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية، وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى، بالاضافة الى ضعف كفاءة القطاع المالي في تعزيز ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي. مما يطرح تساؤلات حول قدرة العمق المالي على دعم التنويع الاقتصادي، وانعكاس ذلك على تحقيق استدامة المالية العامة. وبالتالي، تكتسب أهمية هذا البحث في تحليل طبيعة العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية الحكومية في العراق، ومحاولة بيان أبعادها في اطار تحليلي يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي، بما يدعم صانعي القرار في رسم سياسات اقتصادية أكثر كفاءة واستدامة اقتصادية ومالية .

ثانياً: مشكلة البحث:

تظهر تطورات القطاع المالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤) تحسن نسبي في بعض مؤشرات العمق المالي، إلا أن هذا التحسن لم يترجم إلى تنويع اقتصادي مستدام، في ظل استمرار الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الانفاق العام ، مما يعرضه للتقلبات الخارجية ويقلل من فرص تحقيق الاستدامة المالية

ثالثاً: فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية أن العمق المالي يُسهم بشكل إيجابي في تعزيز التنويع الاقتصادي، وبالتالي ينعكس ذلك على تحقيق أستدامة المالية العامة في العراق.

رابعاً: أهمية البحث:

- يساهم البحث في ايضاح العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاس تلك العلاقة في تحقيق الاستدامة المالية في إطار تحليلي شامل ومتكامل ، الامر الذي يعزز الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال، خصوصاً في البلدان ذات الاقتصادات الريعية
- كما يوفر البحث نتائج يمكن أن تدعم اصحاب القرار من خلال سياسات تطوير القطاع المالي بما يساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية الحكومية .

خامساً: أهداف البحث :

١. تحليل العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وبيان اثرها على الاستدامة المالية في العراق .
٢. تقديم توصيات لصناع القرار تدعم السياسات الاقتصادية.

سادساً: منهجية البحث :

يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الاطار المفاهيمي للعمق المالي والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وتحليل العلاقة التكاملية بين متغيرات البحث وبيان واقع اثر هذه المتغيرات على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تفسير طبيعة العلاقة بينها بالاستناد إلى المؤشرات المالية والاقتصادية المتاحة.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وأثرها على الاستدامة المالية

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للعمق المالي :

اولاً: مفهوم العمق المالي The concept of financial depth: هو عملية تعزيز وتوسيع الأنظمة المالية من خلال زيادة سيولة وكفاءة وحجم المؤسسات والأسواق المالية، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل المحلية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية و المصرفية وغيرها من الخدمات المالية. [١]

ثانياً : أهمية العمق المالي The importance of financial depth:

يمكن بيان أهمية العمق المالي من خلال الاتي :

١. دور العمق المالي في تطوير الاسواق المالية : اشارت الأدبيات النظرية المالية إلى أن تطوير الأسواق المالية يرتبط عادة بوجود عمق مالي في النظام المالي الكلي. اذ يعد العمق المالي المتمثل في كفاءة النظام المصرفي ووجود مؤسسات استثمارية قوية وانفتاح مالي دولي، أحد العوامل الأساسية التي تهيئ البيئة المناسبة لتطوير سوق رأس المال. [٢]

٢. دور العمق المالي في التصدي للدورات الاقتصادية : يُساعد العمق المالي في تخفيف التقلبات الدورية للاقتصاد عبر آليات رئيسية تتمثل في تنويع المخاطر وامتصاص الصدمات وتحسين الكفاءة في تخصيص رأس المال، حيث تعمل الأسواق المالية المتطورة على توزيع المخاطر بشكل أكثر فعالية وتوفير سيولة كافية لمواجهة التقلبات، وتحسين تدفق المعلومات مما يحد من الممارسات المسببة للتقلبات، وتؤكد الأدلة التجريبية على وجود علاقة عكسية بين مستوى العمق المالي وحدة التقلبات الاقتصادية، مما يبرز دور القطاع المالي المتطور كعامل استقرار رئيسي في الاقتصاد الكلي. [٣]

٣. دور العمق المالي في تحفيز النمو الاقتصادي : يمارس العمق المالي دور مهم في زيادة النمو الاقتصادي، فقد حظيت العلاقة بين العمق المالي و النمو الاقتصادي بأهتمام جدي في الأدبيات الاقتصادية، وأثبتت الدراسات النظرية والتجريبية العلاقة الايجابية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، وهناك دراسة تؤكد الدور الايجابي للعمق المالي في النمو الاقتصادي وقد شملت 50 بلداً نامياً للفترة الممتدة مابين (2009-2005)،[٤] كما اتفقت دراسة أخرى مع رأي (Schumpeter) في أن العمق المالي يمكن ان يعزز النمو الاقتصادي وذلك بأستعمال البيانات في 80 بلداً للفترة مابين (1989-1960) اذ أثبتت هذه الدراسة وجود أرتباطاً قوياً بين العمق المالي والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتراكم رأس المال المادي، وتحسين الكفاءة الاقتصادية من جهة، وبين معدلات المستقبلية للنمو الاقتصادية من جهة اخرى. [٥]

٤. تعزيز كفاءة الوساطة المالية وتعبئة الموارد : يُسهم العمق المالي في رفع قدرة النظام المالي على توفير مجموعة متنوعة من الأصول المالية التي تتاح للمقترضين والمدخرين و تنويع المخاطر وإدارة الاستثمارات بكفاءة، بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار المالي.

٥. تعزيز الاستدامة المالية : يساعد العمق المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة مما ينعكس ايجاباً على الاستدامة المالية. إذ يسهم تطور النظام المالي في رفع كفاءة النظام المالي من خلال حشد المدخرات وتوجيهها إلى القطاعات الاكثر انتاجية [٦].

ثالثاً : مؤشرات قياس العمق المالي (Indicators of financial depth) :

يمكن تحديد أهم المؤشرات التي أستخدمت في الدراسات الاقتصادية والمالية بهدف قياس درجة تطور النظام المالي وبيان مديات العمق المالي التي يمكن تصنيفها من خلال الأتي:

أ- مؤشرات العمق المصرفي .

ب- مؤشرات تطور الاسواق المالية .

أ- مؤشرات العمق المصرفي :

١. نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى أجمالي الناتج المحلي(GDP \ M2 , GDP \ M3) : تعتبر (M2)نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع أو الاوسع (M3) الى الناتج المحلي الاجماليGDP من المؤشرات المهمة لقياس حجم العمق المالي،[٧] ويتم استخدامة لقياس درجة الوساطة المالية في البلدان ، وفي المراحل الاولى للتطور المالي كان يستخدم عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الى (GDP) ، ونتيجة الاتجاه المتصاعد في الأبتكار المالي ، وتطور أقتصاديات البلدان فأنه يتم استخدام عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) الى الناتج المحلي الأجمالي ، بدلاً من (M2) الى (GDP) ، وحسب توفر بيانات عن (M3) ، والحقيقة أن مؤشر (GDP\M2) لا يعكس النسبة الحقيقية لدرجة تطور الجهاز المصرفي في البلدان النامية ، لأن نسبة كبيرة من (M2) تكون بصيغة نقود سائلة خارج الجهاز المصرفي في تلك البلدان.

٢. نسبة أجمالي الودائع الى (GDP) : يمكن الحصول على مقياس أكثر تمثيلاً للعمق المالي يكون أكثر توضيحاً للخدمات والأنشطة المالية المتنوعة خاصة في البلدان النامية، اذ من خلال هذا المؤشر والذي يتضمن أجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ، يتم التركيز على أستبعاد العملة المتداولة على اعتبار ان الأصول شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وأي ارتفاع في هذه النسبة للودائع من المدخرات المالية نسبتاً الى الناتج المحلي الاجمالي يمكن تفسيرها على انها تعني تحسناً في الودائع المصرفية وغيرها من الاصول المالية الاخرى خارج الجهاز المصرفي مما يعكس تطور القطاع المصرفي والمالي [٨].

٣. نسبة أشباة النقود الى (GDP) : يوفرهذا المؤشر تصورًا أكثر دقة لمستوى تطور الجهاز المصرفي،[٩] لكونه يعكس قدرة المصارف على جذب مدخرات في صورة ودائع ادخارية وودائع طويلة الأجل. وتكتسب هذه الودائع أهمية خاصة من الناحية المصرفية، لكونها تمكّن البنوك من تقديم قروض ذات آجال طويلة، وهو ما يُعد ضروريًا لتمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد التي تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

٤. نسبة الائتمان الخاص الى (GDP) : يُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى تطور القطاع المالي،[١٠] إذ يُقصد به حجم الائتمان المحلي الممنوح من البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى القطاع الخاص الحقيقي ، معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويُستثنى من هذا المؤشر الائتمان الممنوح للحكومة المؤسسات والهيئات العامة، وكذلك التمويل الصادرعن البنوك المركزية، مما يجعله أكثر دقة في قياس التمويل الموجه للقطاع الخاص.

٥. أصول المصارف التجارية الى اجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً اليها اصول البنك المركزي: يمثل هذا المؤشر أحد المعايير الدالة على مدى تطور النظام المصرفي، وهو مؤشر مدرج في قاعدة بيانات العمق المالي العالمية، إذ يُظهر مستوى مساهمة المصارف التجارية مقارنة بالبنك المركزي في تقديم الخدمات المالية. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى الدور الفاعل الذي تؤديه المصارف التجارية في توفير خدمات مالية متنوعة، بما يشمل إدارة المخاطر، وتوفير المعلومات، والرقابة .

٦. الائتمان الخاص الى اجمالي الائتمان: تُعد نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي الذي تقدمه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى احد المؤشرات المهمة لقياس تطور القطاع المصرفي والمالي. اذ يُعد أداة فعّالة لقياس مدى تخصيص المصارف لأصولها، حيث يُظهر بوضوح إلى أي مدى يتم توجيه القروض نحو القطاع الخاص بدلاً من الحكومة أو المؤسسات المملوكة للدولة.

ب – مؤشرات تطور الاسواق المالية:

1– القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (MV) (Market Value) \ (GDP) :تُعرف القيمة السوقية برسملة السوق المالية وهي تمثل قيمة أسهم الشركات فيما يتعلق بالسعر الحالي للسوق،[١١] وتعتبر القيمة السوقية مؤشراً جيداً لقياس حجم السوق وقياس سيولة سوق الأوراق المالية عند أخذ نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ، بعبارة اخرى تمثل هذه النسبة حجم السوق الى الاقتصاد وهي تعكس مدى مساهمة السوق المالية في الناتج المحلي الإجمالي، اذ كلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على سيولة اعلى يتمتع بها الاقتصاد ، ويمكن أستخراج القيمة السوقية عن طريق المعادلة التالية:

رسملة السوق المالية = عدد الأسهم المدرجة في السوق × سعر السهم الواحد.

٢. نسبة حجم التداول الى الناتج المحلي الإجمالي (TV) (Trading Volumes) \(GDP): يُقصد بحجم التداول قيمة ما يتم تداوله من أسهم في سوق الأوراق المالية وبمختلف الأسعار خلال مدة زمنية معينة، ويعد أيضاً مؤشراً جيداً لقياس مستوى النشاط السوقي، وكذلك لقياس سيولة سوق الأوراق المالية عند اخذ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي.

٣ معدل الدوران: Turnover rate (TRN): يمثل معدل الدوران قيمة الاسهم المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة اي ان (معدل الدوران = حجم التداول الى القيمة السوقية) . ويعد معدل الدوران من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق الأوراق المالية، ويستعمل معدل الدوران العالي في اغلب الأحيان بوصفة مؤشراً على ان كلف إتمام الصفقات او المعاملات منخفضة.

المطلب الثاني الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي :

اولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي (Economic Diversification) :

يشير التنويع الاقتصادي إلى التحول من الاعتماد على القطاعات التقليدية، مثل الاستخراجية (النفط والتعدين)، الزراعة والصناعات إلى مجموعة أوسع من القطاعات والخدمات عالية الجودة. ويرتبط التنويع ارتباطاً وثيقًا بعملية التحول الهيكلي . [١٢]

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي(The importance of economic diversification):

يمكن توضيح اهمية التنويع الاقتصادي من خلال التطرق الى اهم الفوائد المتحققة بواسطته للنشاط الاقتصادي ككل وكالاتي:

١. يعزز تنويع الإنتاج المحلي والصادرات والواردات القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية .[١٣]

٢. تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مستوى الإنتاج. [١٤]

٣. من الممكن أن يؤدي التنويع الناجح إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، لأنه غالبًا ما ينطوي على ظهور صناعات جديدة تتطلب العمالة اكثر، وبالتالي خلق فرص العمل وتعزيز مستويات الدخل لفئة كبيرة من الفقراء. كما قد يؤدي التنويع في القطاعات المتقدمة تقنيًا إلى ارتفاع الأجور وتحسين فرص العمل .

٤. تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية الصادرات، مما يزيد من تدفق العملات الأجنبية اللازمة لتمويل متطلبات مشاريع التنمية واستكمال البنية التحتية مما يعزز بدوره تنافسية الاقتصاد الوطني.

٥. تنويع فرص الاستثمار وتقليل مخاطر الدورات الاقتصادية وتوسيع وتطوير الهيكل الإنتاجي. [١٥]

رابعاً: مؤشرات التنويع الاقتصادي(Indicators for measuring economic diversification) :

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كانت اقتصادات البلدان متنوعة اقتصادياً أم اقتصادات أحادية الجانب، لذا سنحاول التعرف على البعض من هذه المعايير لتقييم نجاح سياسات التنويع وكالآتي: [١٦]

١. معدل التغير الهيكلي: كما هو الحال بالنسبة لإسهامات القطاعات النفطية، مقابل القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى النمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ويقيم التغير على أساس الظروف الأولية، ، ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيث يتيح توافر البيانات بذلك.

٢. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

٣. تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: يُعد تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية أحد المؤشرات الأساسية في تقييم مدى تنويع القاعدة الاقتصادية للدول النفطية أو النامية. ويُعتبر انخفاض هذه النسبة دلالة على نجاح الجهود الرامية إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، في حين يُعدّ اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية بمرور الوقت مؤشراً مهماً على قدرة الدولة في تنمية مصادر مستدامة ومتنوعة للإيرادات العامة.

٤. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية: يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغييرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

٥. تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي: يُعد تغير الاسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً على درجة التنويع الاقتصادي، إذ يفترض هذا التنويع نمواً متزايداً في إسهام القطاع الخاص ضمن النشاط الاقتصادي الكلي.

٦. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص : يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة ولاختبار وتعزيز صلاحية قياسات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

٧. مقاييس الإنتاجية : يمكن تطبيق هذه المقاييس، خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص الحقيقي، لتقييم معدل تنميته وتحديثه، ولكن يصعب استخدامها في بعض الدول النامية بسبب القيود التي تخضع لها البيانات.

٨. تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة القياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، اذ كلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن ذلك يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي، فعادة ما نلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون كبيرة في البلدان النامية على الرغم من انخفاض الاهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، أما في القطاع النفطي فنلاحظ أن نسبة الأيدي العاملة فيه تكون قليلة مقارنة مع بقية القطاعات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة ، فضلاً عن استيعاب القطاع الخدمي نسب كبيرة من الأيدي العاملة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضعيفة ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الآتية: [١٧]

$$Ri = \sqrt{(Li/Lt)^2} \times 100$$

حيث أن (R) : تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة (Li) تمثل العاملين في القطاع (i); وتمثل (Lt)تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t) .

٩. الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للدول، حيث يبين مدى الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل تغير هذا الإسهام لكل قطاع، اذ كلما زادت نسبة إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على التنوع الكبير في الاقتصاد، وبالعكس كلما زادت نسبة إسهام القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد.

١٠.تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة : من المؤشرات التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي هو تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة أو تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة. ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة الآتية:

$$Rro = \sqrt{\sum i = 1 \left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times 100$$

حيث أن (re) تمثل الإيرادات النفطية ، وتمثل (RE) إجمالي الإيرادات الحكومية.

١١.مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي : حيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي الهدف منه معرفة نسبة الاعتماد على الخارج ، ويتم الاستدلال علية من خلال الصيغة التالية :

$$DM = \frac{Mi}{GDP} \times 100$$

حيث أن (DM) تمثل درجة أهمية الواردات (MI) تمثل الواردات (GDP) الناتج المحلي الإجمالي .

١٢.المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية: يمكن توضيح اهم هذه المؤشرات وكالاتي: [١٨]

A. مؤشر هيرفيندال هيرشمان Herfindal–Hirschman Index (HHI) :

يُعتبر مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) أداة كمية معترف بها على نطاق واسع، اذ تُستخدم لتقييم التركيز أو التنويع في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي سياق التنويع الاقتصادي، يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وكذلك درجة تركز الصادرات والاستيرادات. يوفر هذا المؤشر رؤىً ثاقبة حول مدى توزيع الأنشطة الاقتصادية بالتساوي أو عدمه في اقتصاد معين.

تُعتر صيغة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان عن:

$$HHI = \sqrt{\sum_i^n S_i^2}$$

حيث ان :

Si : يمثل حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يساهم بها القطاع i ، وتمثل n : العدد الإجمالي للقطاعات الاقتصادية.يدل انخفاض قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان على درجة أعلى من التنويع، مما يدل على أن ناتج الاقتصاد موزع بالتساوي او بنسب متقاربة على قطاعات متعددة. في المقابل، يعكس ارتفاع قيمة المؤشر التركيز الاقتصادي، حيث تهيمن قطاعات قليلة. وهذا يجعل مؤشر هيرفيندال–هيرشمان أداةً حاسمةً لتقييم المرونة الاقتصادية، لا سيما في الاقتصادات التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على القطاعات المتقلبة مثل النفط والغاز .

ويُقدم تفسير قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) رؤىً حول مستوى التركز القطاعي أو التنويع في الاقتصاد من خلال الاتي:

• قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) بين (٠.٨١) و (١.٠٠)(تركيز عالٍ): يشير هذا النطاق الى تركيز عالٍ للنشاط الاقتصادي ضمن قطاعات قليلة. عادةً ما تعتمد الاقتصادات في هذه الفئة اعتمادًا كبيرًا على صناعات محددة، مما يجعلها عرضة لمخاطر خاصة بالقطاعات الاقتصادية، مثل تقلبات الأسعار أو تحولات الطلب المحلية والعالمية. على سبيل المثال: تميل قيم مؤشر هيندلير هيندل (HHI) في الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على صناعة النفط إلى الاقتراب من ١، مما يعكس تركيزًا كبيرًا للناتج الاقتصادي في هذا القطاع

• قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) بين (٠.٦١) و (٠.٨٠) (تركيز متوسط إلى عالٍ): يعكس هذا النطاق الاقتصادات التي لا تزال تُظهر تركيزًا كبيرًا، ولكنها بدأت تُظهر بعض التنويع. على الرغم من هيمنة بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن وجود قطاعات أخرى تُسهم بما يكفي لتقليل التركيز الإجمالي بشكل طفيف. اذ قد تكون الاقتصادات في هذا النطاق في طور الانتقال من الاعتماد على قطاع رئيسي واحد أو قطاعين رئيسيين إلى هياكل أكثر تنوعًا.

• قيم (HHI) بين (٠.٢١) و (٠.٤٠) (اللامركزية المتوسطة العالية): ويعكس هذا النطاق اقتصاداً لامركزيا مع تنويع كبير. وهذه الاقتصادات أقل اعتماداً على أي قطاع منفرد، مما يقلل من المخاطر الإجمالية للصدمات في الصناعات. وتشهد البلدان في هذا النطاق عموماً استقراراً اقتصادياً أكبر، مع القدرة على استيعاب الاضطرابات والمخاطر في قطاع واحد أو أكثر دون عواقب كبيرة .

• قيم (HHI) بين (٠.٠١) و (٠.٢٠) (اللامركزية العالية): الاقتصادات ذات قيم (HHI) في هذا النطاق متنوعة للغاية مع عدم وجود قطاع واحد يهيمن على المشهد الاقتصادي. وهذا يشير إلى توزيع متوازن للنشاط الاقتصادي مما يسهم في زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. اذ يعمل التنويع ضمن هذا النطاق كمصدات ضد الصدمات، وتكون هذه الاقتصادات مجهزة بشكل أفضل لتحمل الاضطرابات في أي قطاع بسبب التوزيع الواسع للأنشطة الاقتصادية .

وهناك صيغة اخرى مؤشر هيرفيندال هيرشمان Herfindal–Hirschman Index (HHI) :

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} Si^2$$

وهي الصيغة الاكثر استخداماً في الدراسات الاقتصادية [١٩].

B. مؤشر اوكايف (Ogive Index): [٢٠]

ويتم الاستدلال علية من خلال الصيغة التالية :

$$Ogive\ Index = \sum_{i=0}^{n} \frac{\left(Si - \frac{1}{N}\right)^2}{1/N}$$

حيث تمثل كل من :

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد .

و Siهي الحصة القطاعية من النشاط الاقتصادي للقطاع i ، والتي يُعبر عنها عادةً بحصة العمالة .

و كلما كان توزيع النشاط الاقتصادي لمنطقة ما متساويًا بين قطاعاتها، زاد التنويع . مع وجود عدد من القطاعات في الاقتصاد N ، يعني التوزيع المتساوي أن Si يساوي ١/N ، وهي الحصة المثالية لكل قطاع ، وأن مؤشر أوكايف يساوي صفرًا، مما يعني تنوعاً مثالياً. سيؤدي التوزيع غير المتساوي للنشاط القطاعي إلى قيمة أعلى لمؤشر أوجي. ومع ذلك، تجدر الإشارة الى أن المقياس حساس لمستوى مجموعة القطاعات (أي عدد القطاعات المختارة)، (N) المستخدم لتنظيم البيانات. ومع ذلك، فقد أظهر الباحثين أنه يمكن تعريف الهيكل الاقتصادي لمنطقة ما بناءاً على قيمة (N)، بأنه إما متنوع أو متخصص، سواءً بالنسبة للمناطق الأخرى أو بمرور مدة زمنية.

C. مؤشر انتروبي (Entropy Index) : ويتم الاستدلال علية من خلال الصيغة التالية :

$$Entropy\ Index = \sum_{i=0}^{n} Si\ \ In\,(1/Si) = -\sum_{i=0}^{n} Si\ \ \ In\ \ (Si)$$

اذ تمثل:

N : هو عدد القطاعات

Si :هي حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة (i)

In : هو اللوغاريتم الطبيعي

يقارن مؤشر انتروبي توزيعات التوظيف أو الدخل الحالية بين الصناعات في منطقة ما بتوزيع متناسب. وتشير القيم الأعلى لمؤشر انتروبي إلى تنويع نسبي أكبر، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تخصص أكبر نسبياً، وتؤدي القيمة العليا للمقياس إلى توزيع متساوي للتوظيف بين جميع الصناعات. أما الحد الأدنى لقيمة الصفر، فأنه يحدث اذا تركز التوظيف في صناعة واحدة ، كما ان التوظيف إذا تم توزيعه بالتساوي بين القطاعات (N)، فإن مؤشر انتروبي سيصل إلى القيمة القصوى ، مما يدل على تنوع مثالي، وعلى الرغم من أن كلاً من مؤشري أوكايف وانتروبي يعطيان تصنيفات تنوع متشابهة للمناطق، إلا أن مؤشر انتروبي هو المؤشر الأكثر شيوعاً لتركز القطاعات بين مؤشرات التركز.

المطلب الثالث : مدخل مفاهيمي للاستدامة المالية

اولا : مفهوم الاستدامة المالية : (The concept of financial sustainability): يشير مفهوم الاستدامة المالية الى قدرة الحكومة في الحفاظ على ملائتها المالية عبر الزمن، أي تأمين موارد كافية بالقيمة الحالية لخدمة التزاماتها الحالية والوقاية من التعثر أو إعادة هيكلة الدين، وفي هذا السياق، ويمكن اعتبار السياسة المالية مستدامة إذا أمكن استمرارها دون تعديل او حدوث مشاكل مالية مع الحفاظ على الملاءة المالية، سواء كانت محددة بفائض أولي أو قواعد مالية أو دالة استجابة. كما يمكن ان تكون المالية العامة غير مستدامة عندما يتعذر تنفيذ التعديل المالي اللازم للحيلولة دون التعثر المالي، بينما يعني تحقق الاستدامة إمكانية إجراء هذا التعديل [٢١].

ثانياً: مؤشرات الاستدامة المالية (Financial Sustainability Indicators) : وتشمل المؤشرات الاتية : [٢٢]

١. مؤشر الفجوة الضريبية : يقيس هذا المؤشر كفاية الضرائب المتحصلة لتحقيق الاستدامة المالية من خلال الحفاظ على نسبة مقبولة من الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتم ذلك من خلال مقارنة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعائدات الضرائب. وفي الغالب لا تكفي الإيرادات الضريبية الفعلية سنوياً لتمويل الإنفاق، مما يستدعي مصادر تمويل إضافية، ويعد هذا المؤشر من العناصراً الرئيسية في تنفيذ السياسات المالية العامة.

٢. مؤشر العجز الأولي : يقيس مؤشر العجز الأولي الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، بعد استبعاد مدفوعات فوائد الدين العام من النفقات ومع استبعاد الفوائد المحصلة من الإيرادات، ليأخذ بذلك الشكل الأولي للعجز أو الفائض. ويعكس هذا المؤشر حجم القيود المفروضة على قرارات إعداد الموازنة العامة السنوية نتيجة ارتفاع عبء الدين العام، إذ يساعد ذلك في إزاحة بنود أخرى من الإنفاق وتحويل الجزء الأكبر من النفقات العامة إلى نفقات الزامية وغير قابلة للتخفيض. [٢٣]

٣. مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي : يُوضح هذا المؤشر مدى مساهمة "الإيرادات العامة" في الناتج المحلي الإجمالي. تشير النسبة المئوية الأعلى إلى وجود فائض في الميزانية العامة، مما يعزز قدرة الحكومة على "الاستدامة المالية". تؤثر الزيادة في هذه النسبة المئوية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وتدل على ارتفاع في الصادرات، مما يمكّن الحكومة من معالجة عجز الميزانية من خلال "الإيرادات العامة". وهذا بدوره يؤدي إلى آثار مفيدة على الاقتصاد الوطني ككل. وبالتالي، يجب أن يتوافق هذا المؤشر مع مؤشر الإنفاق، حيث يجب أن تتساوى الإيرادات مع النفقات. يتم تخصيص أي فائض يتجاوز هذه النسبة المئوية لمبادرات الاستثمار. يتم تقييم هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

مؤشر الايرادات العامة / الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠

يتم تحديد خط أساس بنسبة ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي كعتبة مناسبة للإنفاق العام، والتي يمكن اعتبارها أيضًا نسبة مناسبة للإيرادات.

٤. مؤشر الإيرادات الحكومية إلى النفقات العامة : تُعد نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة مقياسًا حاسمًا للمالية العامة ضمن الميزانية العامة للدولة. وهي تُبرز العلاقة بين هذين العنصرين وتأثيرهما على الميزانية لسنة معينة. فعندما تزيد الإيرادات العامة بمعدل يتجاوز النفقات العامة في سنة معينة، فهذا يدل على وجود فائض في "الميزانية العامة" للدولة. أما إذا تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة خلال الفترة نفسها، فهذا يشير إلى وجود خلل في الميزانية. ويتم حساب هذا المقياس بالمعادلة التالية:

مؤشر الايرادات العامة / النفقات العامة × ١٠٠

٦. مؤشر الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة : يُستخدم مؤشر إيرادات النفط إلى "الإيرادات العامة" لإظهار نسبة إيرادات النفط من "الإيرادات العامة". وتتميز هذه الإيرادات بتقلبات في نتائجها، ولا يمكن الاعتماد عليها كثيرًا كمعيار للنمو الاقتصادي، حيث تميل الإيرادات إلى النضوب على المدى المتوسط والطويل. وعادةً ما يكون هذا المؤشر نشطاً في البلدان النامية ذات الدخل الريعي، ويتم قياسه وفقًا للصيغة التالية:

مؤشر الايرادات النفطية / الايرادات العامة × ١٠٠

٥. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد تختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي بعض الدول العربية لا يسمح القانون أن تتجاوز هذه النسبة أكثر من (٤٠٪)، فيما يجب ألا تزيد على (٦٠٪) في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت. [٢٤]

٦. رصيد الدين الى الإيرادات المحلية: يقيس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.

٧. خدمة الدين الى الإيرادات المحلية: يقيس قدرة الحكومة على تمديد خدمة الدين الفائدة المدفوعة والأقساط المدفوعة بواسطة المصادر المحلية

٨. الفوائد الى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس درجة نقل عبء الفوائد للدولة، كما يمكن تصنيفه على أنه قياس للنفقات غير المنتجة.

٩. الفوائد الى الإيرادات المحلية : يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة.

١٠. نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات: يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد وعادة ما يستخدم بالتزام مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير وبذلك يتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل الموارد بالنقد الأجنبي.

١١. الاحتياطي الدولي الصافي / الدين الخارجي : يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات .

المطلب الرابع : العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وأثرها على الاستدامة المالية :

أظهرت الدراسات الحديثة وجود علاقة تكاملية واضحة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي، حيث يعزز كل منهما الآخر وينعكس إيجابًا على الاستدامة المالية ويمكن توضيح هذه العلاقة في النقاط التالية :

١. تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات مستدامة : العمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة من الركائز الأساسية للعلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي مما ينعكس ايجاباً على الاستدامة المالية. اذ يسهم تطور النظام المالي في رفع كفاءة النظام المالي من خلال حشد المدخرات وتوجيهها إلى منافذ تمويلية فعّالة تدعم النشاط الإنتاجي، الامر الذي يعزز من تنويع القاعدة الانتاجية ويوفر موارد مالية أكثر استقراراً لتمويل النفقات العامة. كما يؤدي تطور الأسواق المالية وتنوع أدواتها إلى التحسين والتخصيص للموارد المالية وتقليل فجوات التمويل، بما يدعم قدرة الدولة على تقليل الفجوة بين الايرادات والنفقات العامة و تحقيق استدامة مالية قائمة على قاعدة اقتصادية متنوعة ومتوازنة [٢٥].

٢. تعزيز كفاءة التمويل الانتاجي ودعم التحول الهيكلي : يُمثل تعزيز كفاءة التمويل الإنتاجي أحد المكونات الاساسية في العلاقة التكاملية بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي، لما له من دور مباشر في دعم التحول الهيكلي في الاقتصاد وتحقيق الاستدامة المالية. إذ يُساهم العمق المالي، من خلال تطوير مؤسساته وادواته وآلياته ، في رفع كفاءة تخصيص وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، مما يدعم قدرة الاقتصاد على إعادة هيكلة قاعدته الإنتاجية والانتقال من القطاعات التقليدية والريعية منخفضة الإنتاجية والمتعرضة للتقلبات المتطرفة إلى القطاعات الحديثة كثيفة المعرفة ورأس المال والاكثر انتاجية.[٢٦].

٣. تعزيز الاستقرار المالي ودعم القاعدة الضريبية المستدامة : يُساهم العمق المالي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم القاعدة الضريبية المستدامة. اذ تؤدي كفاءة الوساطة المالية إلى توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات الضريبية، نتيجة العلاقة الطردية بين كفاءة القطاع المالي والإيرادات الضريبية، في حين يؤدي ضعف النظام المالي وارتفاع القروض المتعثرة إلى تراجع مستوى النمو وضعف القاعدة الضريبية، مما ينعكس سلباً على المركز المالي للحكومة. [٢٧].

٤. الحد من التقلبات الاقتصادية عبر التنويع وادارة المخاطر : تُثبت الأدلة النظرية والتجريبية أن الأنظمة المالية المتقدمة تعمل كمصدات للصدمات الاقتصادية وتُساهم في الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي،[٢٨] من خلال تعزيز الكفاءة في تخصيص الموارد وتوسيع فرص التنويع الاقتصادي. إذ يُمكن للعمق المالي أن يُخفف من تأثير الصدمات الخارجية عبر قناة الائتمان أو من خلال تحسين آليات تقاسم المخاطر، التي تتجسد في توزيع الأصول وتنويع المحافظ الاستثمارية والالتزامات بين الانشطة الاقتصادية، بما يقلّل من تركز المخاطر ويحد من اثارها السلبية. كما يُساهم الائتمان الكفوء في توجيه التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية ذات المخاطر المنخفضة والعائد المرتفع، مما يقلل من تقلبات الاستهلاك والاستثمار، خاصة في الاقتصادات المنفتحة والمعرضة اسعار سلعها الى التقلبات.

٥. رفع كفاءة السياسة المالية والنقدية عبر العمق المالي والتنويع الاقتصادي: يعمل العمق المالي، من خلال تنوع الأدوات والمنتجات المالية وتطور الهياكل المؤسسية، في رفع كفاءة انتقال أثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي عبر قنوات عديدة التي تثر من خلالها على النشاط الاقتصادي، أبرزها الائتمان وأسعار الأصول وسعر الصرف وسعر الفائدة وتوقعات معدل التضخم، فكلما اتسعت قاعدة النظام المالي وتنوعت أسواقه وادواته المالية، كلما ازدادت قدرة السلطات النقدية في البنك المركزي على إدارة السيولة والتحكم في أسعار الفائدة بفاعلية أكبر، كما يمارس العمق المالي دوراً حاسماً في هذه العمليات، بينما يعزز التنويع الاقتصادي استجابة القطاعات المختلفة للسياسات النقدية ويقلل من عراقيلها في الاقتصادات أحادية الجانب والغير متنوعة، مما يدعم اسس التكامل بين السياسة النقدية والقطاع الحقيقي ويُعزز الاستقرار المالي الكلي [٢٩].

وفي نفس السياق ، تُساهم الأسواق المالية المتنوعة والمتطورة في رفع كفاءة السياسة المالية واستقرار مصادر تمويل النشاطات الحكومية، من خلال توسيع قاعدة الدين المحلي وتحسين إدارة المخاطر المالية، بما يُسهم في مرونة أكبر في ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ السياسات المضادة للدورات الاقتصادية. وفي المقابل، يُؤدي ضعف السوق وضيق القاعدة الاقتصادية للتنويع إلى تضعيف قدرة السياسة المالية العامة على امتصاص الصدمات وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي وتحمل اثارة السلبية، بما يحد من استدامة السياسة المالية العامة ويضعف كفاءتها. [٣٠]

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢٤):

استناداً الى الإطار المفاهيمي الذي يتعامل مع الاستدامة المالية بأعتبارها مفهوماً متعدد الأبعاد، لا يقتصر على مؤشرات العجز والدين العام فحسب، بل يشمل طبيعة وهيكل الإنفاق العام وقدرته على دعم النمو الاقتصادي المستدام، ويركز هذا الجزء من البحث على دور العمق المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي وانعكاس ذلك على الاستدامة المالية الحكومية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)وفي السياق نفسه تم تقسيم الاستدامة المالية إلى ثلاثة أبعاد تحليلية رئيسة هي: الانضباط المالي، وجودة وهيكل الإنفاق العام، والقدرة التنموية للإنفاق العام، بحيث يساعد هذا التصنيف على تحليل التفاعل بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية بأسلوب تحليلي منظم، من خلال تقسيمها إلى أبعاد تمثل من أهم العوامل التي تؤثر على أداء السياسة المالية. اذ ان الانضباط المالي يوضح قدرة الدولة على إدارة مواردها بالشكل الامثل وترشيد الانفاق وتقليل الاختلالات المالية، بينما تعكس جودة الإنفاق كفاءة توجيه الموارد نحو القطاعات الاكثر الإنتاجية، في حين يبين بعد التنمية أثر ذلك في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.

أولاً: تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور الانضباط المالي :

يعكس الجدول (١) مسار تطور مجموعة مختارة من المؤشرات الكلية التي تتيح فحص طبيعة العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاساتهما على الاستدامة المالية من منظور الانضباط المالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، وذلك في سياق اقتصادي اتسم بخصائص ريعية وهيكلية معقّدة، وتعرّض لسلسلة من الصدمات النفطية والأمنية والمالية.جدول (١): تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور الانضباط المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤ (مليون دينار ، نسبة مئوية)

السنوات	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	مؤشر هيرفندل-هيرشمان (HHI) للصادرات	نسبة الايرادات غير النفطية الى GDP	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
2004	1.165141	9882.55	21.7	2.75	١٨٠.٢٣
2005	1.292317	9900.36	16.5	13	٩٨.٦١
2006	1.967836	9848.74	0.4	12	٥٦.٠٧
2007	2.142044	9840.81	3.8	14	٤٢.١٥
2008	2.533529	9860.67	1	8.51	١٧.٧٦
2009	3.556379	9848.73	2.7	0.2)(	٢٥.٤٣
2010	5.261564	9850.71	2.1	(٠.١)	٢١.٦٨

2011	5.225445	9850.71	4.9	١١.٦٠	١٧.٣٢
2012	5.762641	9850.72	1.3	٥.٧٧	١٣.٩٦
2013	6.194556	9850.71	1.2	(٢)	١٣.٤٤
2014	6.662773	9962.05	0.6	(٧.٤)	١٦.٢٢
2015	9.281882	9994	7.8	(٩)	٢٩.١٨
2016	9.232474	9996	5.2	(١٠)	٣٦.٤٠
2017	8.617796	9974.02	5.5	١	٣٢.٥٦
2018	8.052144	9976.02	4.4	١٠	٢٤.٨١
2019	7.619632	9956.07	3	2	٢٣.٣٢
2020	11.76994	9940.13	4	(٦)	٤٣.٢٧
2021	9.821689	9938.14	4.6	2	٣٣.٦٠
٢٠٢٢	9.141167	9969.46	2.1	11	٢٣.٣٣
٢٠٢٣	11.98257	9913.94	3.4	(٢)	٢٧.٧٣
٢٠٢٤	12.65604	9991.97	3.8	(٣)	٢٥.٣٠
متوسط المدة	6.663788	9914.12	4.7	٢.٧٠	٣٨.٤٠

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية , سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء و الابحاث , النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٢٤)
- وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤)

وفي حين، تكشف قيم مؤشر هيرشمان- فندال لتركز الصادرات عن استمرار ارتفاع درجة التركز طوال مدة الدراسة، بما يعكس غياب التنويع الحقيقي في هيكل الصادرات العراقية واستمرار الاعتماد شبه الكلي على النفط الخام. ويُلاحظ من هذا المؤشر أن هذا النمط الريعي لم يشهد تحسناً هيكلياً مستداماً، الأمر الذي يؤكد أن التغيرات المسجلة كانت معظم اسبابها خارجية مرتبطة بأسعار النفط العالمية، لا نتيجة تحولات إنتاجية كما تُظهر بيانات الجدول أن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت عند مستويات متدنية خلال اغلب سنوات الدراسة، مع تذبذبات محدودة لا تعكس تحسنًا هيكلياً مستداماً في قدرة الاقتصاد على توليد موارد داخلية غير نفطية تكون مستقرة ومستدامة. ويشير هذا الانخفاض النسبي إلى ضيق القاعدة الضريبية وضعف في كفاءة التحصيل الضريبي انعدام تنويع مصادر الدخل العام، الأمر الذي أبقى المالية العامة مرتبطة بتقلبات الإيرادات النفطية. وبالتالي، فإن محدودية مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تمثل ضعف هيكلي يضعف من تعزيز الاستدامة المالية وتدعيم مسار الانضباط المالي على المديين المتوسط والطويل.أما بالنسبة للاستدامة المالية، فتشير البيانات ان نسبة العجز أو الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بدرجة عالية من التقلب، اذ تكررت فترات الفوائض المالية مع فترات العجز، دون أن يعكس تحسن هيكلي في إدارة المالية العامة. ويلاحظ أن الفوائض المتحققة في بعض السنوات جاءت غالباً بسبب ارتفاع أسعار النفط، وليس نتيجة توسع القاعدة الضريبية أو زيادة في كفاءة التحصيل، في حين سُجلت العجوزات المالية في فترات انخفاض اسعار النفط أو زيادة الإنفاق الجاري، مما يدل على ضعف آليات الانضباط المالي وعدم وجود أدوات فعالة لمواجهة الدورات الاقتصادية.وفي نفس المضمون ، شهدت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً متصاعداً نسبياً في بعض السنوات، خاصة تلك التي شهدت انخفاض الإيرادات النفطية مع ضعف العمق المالي وضيق قاعدة التنويع الاقتصادي. ويُظهر هذا الاتجاه الاعتماد الكبير للسياسة المالية على الاقتراض بوصفه أداة تمويلية لسد العجز، في ظل عدم وجود مصادر تمويل داخلية اخرى، وهو ما يعكس ضعف وهشاشة الانضباط المالي، وليس فقط اختلالات ظرفية مؤقتة. ومن خلال الربط بين هذه المؤشرات، يمكن التوصل على وجود علاقة ترابط مضمونها :

محدودية العمق المالي ارتفاع درجة تركز الصادرات ريادة تقلب الإيرادات العامة

انعكس في صورة عجوزات متكررة وتراكم نسبي للدين العام.

ثانياً: تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور جودة وهيكل الإنفاق العام :

يُقدم الجدول (٢) إطارًا تحليلياً لدراسة العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على كفاءة وجودة وهيكل الإنفاق العام والذي يعد أحد اهم الأبعاد الأساسية للاستدامة المالية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤)، وذلك بالاعتماد إلى مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس طبيعة العلاقة التكاملية بين تطورات القطاع المالي وهيكل الاقتصاد الريعي وتوجهات السياسة المالية.تُظهر البيانات سيطرة واضحة للإنفاق الجاري على اجمالي الإنفاق العام على طول مدة الدراسة، اذ سيطر في المتوسط على الحصة الأكبر من الإنفاق، مع تسجيل مستويات مرتفعة خلال فترات النمو المالي أو الاستجابة للصدمات الاقتصادية والأمنية. ويعكس ذلك هيمنة الطابع التشغيلي والاستهلاكي للسياسة المالية، وما يرافقه من ركود هيكلي يقيد من مرونتها وقدرتها على دعم التحول الهيكلي الاقتصادي. وفي المقابل، استمر الإنفاق الاستثماري بالتذبذب وعدم الاستقرار، دون أن يحقق نمواً تصاعديًا مستدامًا، وهذا يعكس الطبيعة الدورية للسياسة المالية المتأثرة بالظروف والازمات الخارجية، وضعف التخطيط الستراتيجي والادارات التنفيذية.جدول (٢) تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور جودة وهيكل الإنفاق العام في العراق (٢٠٠٤– ٢٠٢٤) (مليون دينار ، نسبة مئوية)

السنوات	نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجم (%)	مؤشر هيرفندل–هيرشمان (HHI) للصادرات	نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق %
2004	21.59877	2.502446	9882.55	87.5
2005	19.93558	2.48763	9900.36	87.8
2006	22.02186	2.290651	9848.74	93.1
2007	24.18018	2.78864	9840.81	83.3
2008	22.23853	3.185702	9860.67	77.8
2009	34.78025	4.76643	9848.73	82.7
2010	37.261	4.221204	9850.71	78.8
2011	33.21196	3.514946	9850.71	77.4
2012	29.68447	3.66534	9850.72	72.1
2013	32.04821	3.993182	9850.71	66.1
2014	34.06579	5.679032	9962.05	69.1
2015	43.41822	7.523191	9994	73.6
2016	45.93955	7.46012	9996	76.3
2017	41.13797	6.916472	9974.02	78.2
2018	37.99477	6.891449	9976.02	82.9
2019	37.45733	5.941493	9956.07	78.1

2020	54.56076	7.420993	9940.13	95.8
2021	46.45018	6.535089	9938.14	87.1
٢٠٢٢	43.93292	5.649114	9969.46	89.7
٢٠٢٣	54.83357	6.207925	9913.94	83.1
٢٠٢٤	50.35425	6.049122	9991.97	٨٣.٢
متوسط المدة	36.52886286	5.0328652	9914.12	81.03

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

-وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية , سنوات مختلفة.

-البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء و الابحاث , النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

-وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤)

أما على مستوى العمق المالي، فتشير مؤشرات عرض النقد الواسع وأشباه النقود إلى توسع نقدي ملحوظ، خاصةً بعد عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا التوسع لم ينعكس إلى تحسن في هيكل الإنفاق العام، بل غالباً ما ارتبط بتضخم الإنفاق الجاري، الامر الذي انعكس بصورة كمية شكلية على العمق المالي دون ان يؤدي الى زيادة فاعليته وكفاءته ، واظهر ضعف الترابط البنيوي بين التوسع النقدي والنشاط الإنتاجي الحقيقي.

اما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، تُظهر قيم مؤشر هيرشمان-فندال استمرار ارتفاع درجة تركز الصادرات، بما يؤكد تجذر الطابع الريعي للاقتصاد العراقي، ويحد من قدرة الدولة على إعادة تنظيم وهيكلة انفاقها العام، إذ بقي الإنفاق الاستثماري مرتبطاً بتقلبات الإيرادات النفطية، في نفس الوقت ظل الإنفاق الجاري التزامًا ثابتًا على الحكومات المتعاقبة والذي من الصعب تعديله والتحكم به في اوقات الانكماش الاقتصادي.

ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه المؤشرات، يتضح:

توسع نقدي غير موجه للانتاج الحقيقي ← يترجم الى ضعف التنويع الاقتصادي ← ترسيخ هيكل انفاق عام غير مستدام تغلب عليه النفقات الجارية مع انخفاض حاد في النفقات الاستثمارية

وبالتالي أن الاستدامة المالية من منظور جودة وهيكل الإنفاق العام في العراق خلال مدة الدراسة ظلت ضعيفة وهشة ومقيدة بعوامل هيكلية متجذرة، مما يستدعي اصلاحات تستهدف زيادة وتطوير دور القطاع المالي من اجل دفع عجلة التنويع الاقتصادي، وإعادة توجيه الانفاق العام نحو الاستثمارات الانتاجية.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور القدرة التنموية للانفاق العام في العراق (٢٠٠٤- ٢٠٢٤):

يعرض الجدول (٣) إطارًا تحليليًا لتفحص العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاساتهما على القدرة التنموية للإنفاق العام بوصفها أحد الأبعاد المحورية للاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤). ويعتمد هذا التحليل على الربط بين مؤشرات العمق المالي، ولا سيما نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر تركز الصادرات (هيرشمان-فندال)، مع مؤشرات تعكس الطابع التنموي للسياسة المالية، بما يسمح بتقييم مدى قدرة الإنفاق العام على دعم النمو وتكوين أصول اقتصادية مستدامة.

وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة نسبيًا خلال معظم سنوات الدراسة، مع تسجيل تحسن محدود ومتقطع في بعض الفترات. ويعكس ذلك ضعف الدور التمويلي للقطاع المالي في دعم النشاط الإنتاجي، وهيمنة الائتمان الموجه نحو الأغراض قصيرة الأجل أو ذات الطابع غير الإنتاجي، ما يحدّ من قدرة الاقتصاد على توليد نمو ذاتي يدعم فاعلية الإنفاق الاستثماري العام. ويُفهم من هذا السياق أن العمق المالي في العراق لم يبلغ مستوىً وظيفيًا يمكّنه من أداء دور تكميلي فعّال للسياسة المالية في تعزيز التنمية.جدول (٣): تحليل العلاقة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي وانعكاسها على الاستدامة المالية من منظور من منظور القدرة التنموية للانفاق العام في العراق (٢٠٠٤- ٢٠٢٤ (مليون دينار ، نسبة مئوية)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

السنوات	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	مؤشر هيرفندل-هيرشمان (HHI) للصادرات	نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	1.165141	9882.55	7.4
2005	1.292317	9900.36	5.1
2006	1.967836	9848.74	2.7
2007	2.142044	9840.81	5.9
2008	2.533529	9860.67	10.2
2009	3.556379	9848.73	7.3
2010	5.261564	9850.71	9.5
2011	5.225445	9850.71	8.2
2012	5.762641	9850.72	11.5
2013	6.194556	9850.71	14.8
2014	6.662773	9962.05	14.5
2015	9.281882	9994	9.5
2016	9.232474	9996	8.1
2017	8.617796	9974.02	7.4
2018	8.052144	9976.02	5.1
2019	7.619632	9956.07	8.8
2020	11.76994	9940.13	1.5
2021	9.821689	9938.14	4.4
٢٠٢٢	9.141167	9969.46	2.9
٢٠٢٣	11.98257	9913.94	7.3
٢٠٢٤	12.65604	9991.97	٧.٣
متوسط المدة	6.663788	9914.12	٧.٥٩

- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية , سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء و الابحاث , النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٢٤)
- وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤)

وفي المقابل، تكشف قيم مؤشر هيرشمان-هندال عن استمرار ارتفاع درجة تركّز الصادرات طوال مدة الدراسة، بما يؤكد محدودية التنويع الاقتصادي واعتماد الإيرادات العامة على قطاع واحد ذي طبيعة تقلبية. وقد انعكس هذا الواقع سلبًا على القدرة التنموية للإنفاق العام، إذ أصبح الإنفاق الاستثماري مقيدًا بتقلبات الموارد النفطية، في حين افتقر إلى الاستمرارية والقدرة على إحداث أثر تراكمي في البنية الإنتاجية للاقتصاد.

ومن خلال الربط بين هذه المؤشرات، يتضح أن ضعف التنويع الاقتصادي، إلى جانب محدودية العمق المالي الوظيفي، قد حد من فعالية الإنفاق العام في أداء دوره التنموي، حيث لم يُترجم الإنفاق الاستثماري إلى توسع مستدام في القاعدة الإنتاجية أو إلى تحفيز ملموس للقطاع الخاص.

ويشير ذلك إلى أن الإنفاق العام في العراق اتسم، في الغالب، بطابع تعويضي أو دوري أكثر منه تنمويًا، ما قلل من مساهمته في دعم النمو طويل الأجل وتحقيق الاستدامة المالية.

ومن خلال الربط بين المؤشرات، يتضح :

محدودية الدور الوظيفي للعمق المالي ← ضعف التنويع الاقتصادي ← محدودية فعالية الانفاق العام في أداء دوره التنموي

وبالتالي، يستخلص التحليل إلى أن الاستدامة المالية الحكومية من منظور القدرة التنموية للإنفاق الحكومي في العراق من خلال امدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٤) بقيت محدودة وهشّة، بسبب ضعف العمق المالي المنتج واستمرار التركز الانتاجي. ويؤكد ذلك أن تعزيز هذا البُعد من ابعاد الاستدامة المالية يتطلب اصلاحات هيكلية كبيرة ومتزامنة تستهدف تطوير الدور التنموي للقطاع المالي، من خلال زيادة مستوى التنويع الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق العام الى استثمارات قادرة على تحقيق عوائد واجتماعية اقتصادية مستدامة.

الاستنتاجات :

١. يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف واضح في الدور الوظيفي للعمق المالي ، رغم التحسن النسبي المحدود في بعض مؤشراته الكمية.

٢. فشل سياسات التنويع في تقليل الاعتماد على النفط، بالتالي استمرارية ارتفاع درجة التركز الاقتصادي .

٣. وجود علاقة ضعيفة بين العمق المالي والتنويع الاقتصادي، مما قلل من تأثيرهما الإيجابي في تحقيق الاستدامة المالية.

٤. اتصف الإنفاق العام بالطابع الاستهلاكي ، مع ضعف في توجيهه نحو الاستثمار الانتاجي ذو الاجل الطويل. فضلاً عن غياب الأثر التراكمي للتنمية الاقتصادية بسبب ضعف تخصيص وتوجيه الموارد المالية

٥. تأثرت الاستدامة المالية في العراق بشكل كبير بسبب تقلبات الإيرادات النفطية، مما يجعل الاستدامة المالية ضعيفة وغير مستقرة.

التوصيات :

١. تنمية العمق المالي من خلال دعم القطاع المصرفي وزيادة كفاءته في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية.

٢. توسيع دور القطاع الخاص من خلال تطوير بيئة الاستثمار وتسهيل الوصول إلى التمويل.

٣. ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة طويلة الامد للتنويع الاقتصادي تهدف الى تطوير القطاعات غير النفطية.

٤. العمل على إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يدعم الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. وتقليل الهدر في الإنفاق الحكومي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية.

٥. العمل على تحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو المستدام.

٦. تعزيز كفاءة الوساطة المالية من خلال تطوير الأسواق المالية وزيادة تنوع الأدوات المالية.

١. ضرورة توسيع القاعدة الضريبية ورفع نسبة الإيرادات غير النفطية لتحقيق الاستدامة المالية الحقيقية . وضرورة وضع سياسات مالية مضادة للاثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

أولاً : المصادر العربية :

١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠٠١) "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط. الأمم المتحدة، نيويورك .

٢. عمار حمد خلف،٢٠١١ ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والأدارية ، المجلد ١٧ ،العدد٦٤ .

٣. ايمان عبد المطلب حسن المولى، ٢٠١١، مؤشرات قياس سيولة سوق الاوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة كلية العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد-(٧)، العدد (٢٣) .

٤. بقة، كريمة ٢٠٢٤ ،اطروحة دكتوراه ، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات ٢٠٠٠-٢٠٢٣،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر

٥. رسن، سالم عبد الحسن. حسين مصعب عبد العالي ثامر (٢٠١٧) الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (٣٤)

٦. موعش ، امحمد ، ٢٠٢٠ ، رخص المحاسبة مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة .

٧. يونس ، عدنان حسين ، عون ، توفيق عباس عبد ، رشيد ، شيماء ، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)،مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الرابع // العدد السادس عشر، جامعة كربلاء.

ثانياً: التقارير الاحصائية والبيانات :

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النموذج الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) .

٣. وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , دائرة المحاسبة للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤) .

Foreign sources :

1. ERA DABLA-NORRIS, YASUHISA OJIMA, and MARCO ARENA,2015,Financial Sector Deepening and Transformation, IMF.
2. Ana Fiorella Carvajal , Ricardo Bebczuk,2019,CAPITAL MARKETS DEVELOPMENT, WB
3. Ali F. Darrat,Salah S. Abosedra,Hassan Y. Aly,2005,Assessing the Role of Financial Deepening in Business Cycles The Experience of the United Arab Emirates, USA.
4. Najia SAQIB,2013,Impact of Development and Efficiency of Financial Sector on Economic Growth: Empirical Evidence from Developing Countries Saudi Arabia , Vol. III, Issue 3.
5. ROBERTG. KINGAND ROSS LEVIN,2008, FINANCE AND GROWTH: SCHUMPETER MIGHT BE RIGHT The Quarterly Journal of Economics is currently published by The MIT Press, Vol. 108, No. 3. pp. 717-737.
6. Noha Emara, 2025,Threshold effects of financial depth on domestic savings: Evidence from the EMEA region, Department of Economics, Rutgers University, USA.
7. Valickova, Petra; HavranekFinancial development and economic growth: A meta-analysis, Institute for East and South-East European Studies, Regensburg.
8. Martin Čihák- Aslı Demirgüç-Kunt -Erik Feyen-Ross Levine.2013, Financial development in 205 economies, 1960 to 2010 University of California (Berkeley)
9. Deléchat ,Corinne, Giovanni Melina, Monique Newiak, Chris Papageorgiou, and Nikola, 2024,Spatafora Economic Diversification in Developing Countries , (Lessons from Country Experiences with Broad-Based and Industrial Policies), IMF.
10. Al-Mutairi, Faiez,Economic Diversification as a Pathway to Development: Promising Economies in Arab Countries2025 ,Egypt.
11. 01Pande,Deeksha,Sandeep Pai, Rishi Kishore, 2023,Just Transition Planning for Fossil Fuel-Dependent Regions:A Framework for Economic Diversification, The Global Climate and Development Institute (GCDI),India.
12. Belbali, Abderrahim, Belbali, Abdessalam, Mohammed AmineGasmi, (2024), easuring and Analyzing Economic Diversification Using the Herfindahl-Hirschman Index, European Economic LettersISSN 2323-5233Vol 14, Issue 3.
13. Johann du Pisanie,2013,Concentration measures as an element in testing the structure-conduct-performance paradigm,ERSA Economic Research Southern Africa.
14. Khem Raj Sharma ،MEASURING ECONOMIC DIVERSIFICATION IN HAWAII2008،Research and Economic Analysis Division Department of Business, Economic Development and Tourism STATE OF HAWAII.
15. Evan Tanner, 2013,Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed, IMF.
16. Nizar Kazem Sabah Al-Khikani, Mayada Hassan Rahim, 2025,Financial Sustainability Economic Growth in Iraq,College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq.
17. Muhannad Khamis Abd, Ahmed Abd Saleh Attia, 2024,Analysis of Financial Sustainability Indicators and their Reflection on the "Economic Cycle" in Iraq for the Period (2004-2022), ISSN, and Management, Volume(5), Issue(6).

18. Beatriz Cuadrado-Ballesteros,Marco Bisogno,2022,Budget transparency and financial sustainability,University of Salamanca,Spain, and,University of Salerno,Italy.
19. Noha Emara, 2025,Threshold effects of financial depth on domestic savings: Evidence from the EMEA region, Department of Economics, Rutgers University, USA.
20. Komla Avoumatsodo, 2024,Financial Development, Globalization, and Structural Transformation in Developing Countries,University of Northern British Columbia.
21. Muhammad Farhan Basheer, Aref Abdullah Ahmad and Saira Ghulam Hassan,2018,Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries,University of Utara Malaysia.
22. Era Dabla-Norris and Narapong Srivisal,2013,Revisiting the Link Between Finance and Macroeconomic Volatility,IMF.
23. Olajide O. Oyadeyi,2024,Financial Development, Monetary Policy, and the Monetary Transmission Mechanism - An Asymmetric ARDL Analysis, Imperial College Business School, London,UK.

هوامش البحث

(1) ERA DABLA-NORRIS, YASUHISA OJIMA, and MARCO ARENA,2012,Financial Sector Deepening and Transformation, IMF,(P141).

)2(Ana Fiorella Carvajal , Ricardo Bebczuk,2019,CAPITAL MARKETS DEVELOPMENT, WB, P(14-15).

)3(Ali F. Darrat,Salah S. Abosedra,Hassan Y. Aly,2005,Assessing the Role of Financial Deepening in Business Cycles The Experience of the United Arab Emirates, USA,p(2-3).

(4) Najia SAQIB,2013,Impact of Development and Efficiency of Financial Sector on Economic Growth: Empirical Evidence from Developing Countries Saudi Arabia , Vol. III, Issue 3 ,(p.1-3) .

(5) ROBERTG. KINGAND ROSS LEVIN,2008, FINANCE AND GROWTH: SCHUMPETER MIGHT BE RIGHT The Quarterly Journal of Economics is currently published by The MIT Press, Vol. 108, No. 3. pp. 717-737..(p.718-721) .

)6(Noha Emara, 2025,Threshold effects of financial depth on domestic savings: Evidence from the EMEA region, Department of Economics, Rutgers University, USA,(1990-1991).

(7) Valickova, Petra; HavranekFinancial development and economic growth: A meta-analysis, Institute for East and South-East European Studies, Regensburg (pp.3-4).

(٨)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ٢٠٠٥,مصدر سابق ,ص (٣١-٣٢).

17 (١) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو االقتصادي في العراق، مجلة العلوم الأقتصاديه والأداريه ، المجلد 64،العدد 2011، ص 183-184.

(10)Martin Čihák- Aslı Demirgüç-Kunt -Erik Feyen-Ross Levine.2013, Financial development in 205 economies, 1960 to 2010 University of California (Berkeley) ,P(10-11).

(11) ايمان عبد المطلب حسن المولى، ٢٠١١، مؤشرات قياس سيولة سوق الاوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة كلية العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد-٧، العدد-٢٣، ص(١٢٠-١٢٢).

(12) Deléchat , Corinne, Giovanni Melina, Monique Newiak, Chris Papageorgiou, and Nikola, 2024,Spatafora Economic Diversification in Developing Countries, (Lessons from Country Experiences with Broad-Based and Industrial Policies), IMF , (p٣).

(٢) Deléchat ،Corinne ،Giovanni ،Melina،2024,ibid, IMF,(P3,4).

(14)Al-Mutairi, Faiez,Economic Diversification as a Pathway to Development: Promising Economies in Arab Countries٢٠٢٥ ,Egypt , (P4) .

(15) Abu Wadi،Rami Mohammad،Ala' G. Bashayreh،Economic Diversification in Bahrain, Bahrain,International Journal of Economics and Financial law2018،(P12١).

(١٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠٠١) "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط. الأمم المتحدة (ص١٢) .

(١٧) رسن، سالم عبد الحسن. حسين مصعب عبد العالي ثامر (٢٠١٧) الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (٣٤) ، (ص5-٦) .

(18) Belbali, Abderrahim, Belbali, Abdessalam, Mohammed AmineGasmi, (2024), easuring and Analyzing Economic Diversification Using the Herfindahl-Hirschman Index, European Economic LettersISSN 2323-5233Vol 14, Issue 3, P (330).

(19)Johann du Pisanie,2013,Concentration measures as an element in testing the structure-conduct-performance paradigm,ERSA Economic Research Southern Africa, P(8).
(20) Khem Raj Sharma ،MEASURING ECONOMIC DIVERSIFICATION IN HAWAII2008،Research and Economic Analysis Division Department of Business, Economic Development and Tourism STATE OF HAWAII،(p3-4).
)21(Evan Tanner, 2013,Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed, IMF, P(4-5).
)22(Nizar Kazem Sabah Al-Khikani, Mayada Hassan Rahim, 2025,Financial Sustainability Economic Growth in Iraq,College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq, P(6).
)23(Muhannad Khamis Abd, Ahmed Abd Saleh Attia, 2024,Analysis of Financial Sustainability Indicators and their Reflection on the "Economic Cycle" in Iraq for the Period (2004-2022), ISSN, and Management, Volume(5), Issue(6),P (389-390).
(٢٤)موعش ، امحمد، ٢٠٢٠،رخص المحاسبة مؤشر الاستدامة المالية:حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص(٦).
)25(Noha Emara, 2025,Threshold effects of financial depth on domestic savings: Evidence from the EMEA region, Department of Economics, Rutgers University, USA,(1990-1991).
)26(Komla Avoumatsodo, 2024,Financial Development, Globalization, and Structural Transformation in Developing Countries,University of Northern British Columbia,P(2-3).
)27(Muhammad Farhan Basheer, Aref Abdullah Ahmad and Saira Ghulam Hassan,2018,Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries,University of Utara Malaysia, p(55-56).
)28(Era Dabla-Norris and Narapong Srivisal,2013,Revisiting the Link Between Finance and Macroeconomic Volatility,IMF, P(5-6).
)29(Olajide O. Oyadeyi,2024,Financial Development, Monetary Policy, and the Monetary Transmission Mechanism - An Asymmetric ARDL Analysis, Imperial College Business School, London,UK, P(1-٣).
)30(ERA DABLA-NORRIS, YASUHISA OJIMA, AND MARCO ARENA,2012,ibid, P(145).